ويصار الى تقييد يديه ولكي يؤمن الاسرائيليون ممتلكاتهم... الخ فأن الملحق الأمني جاء بمثابة صياغة اسرائيلية لمفاهيم ومقتضيات الامن داخل المناطق التي ينسحب منها الجيش، وحول كل ما يتصل بالشرطة الفلسطينية التي ستملأ الفراغ، حول مناطق الاستيطان والمنشآت العسكرية الاسرائيلية، وعلى مختلف الطرقات وخطوط التماس و "الحدود" والمعابر والممرات والبحر والجو ... وبشأن قضايا عديدة أخرى لا تقع تحت حصر.

وعندما سأعرض أدناه مقتطفات مما حواه الملحق الأمني أقدر انكم ستتفاجأون ولن تصدقوا أن الاتفاق يحوي ما سأورده... وسر عدم التصديق هو منطق "اللامعقول" – وفق مفاهيمنا ومعاييرنا– بأن الطرف الفلسطيني وافق على هذا الاتفاق.. ولنورد نماذج فقط مما تحويه المواد الاولى فقط .. فالطرف الفلسطيني ملزم وفق م٢/ب بتبليغ نظيره الاسرائيلي عن كل "*عمل أرهابي من أي نوع وأيا كان مصدره*" وكذلك وفق م٢/ب٦ عن أي "*تسلل عبر قطاع غزه ومنطقة أريحا*" .. و م٣ تلزم أية سيارة شرطة فلسطينية تريد المرور على الخط المركزي الجنوبي–الشمالي للقطاع [من بوابة رفح حتى أيريز] أن تبلغ قبلا الجهة الاسرائيلية المعنية حيث ينص البند الخاص (م٣/ب٥) على ان حركة مثل هذه المركبات على طول الطريق الشمالي–الجنوبي (المركزي) يمكن ان تتم فقط بعد إبلاغ مكتب "التنسيق المعتمد"! هذا في الوقت الذي لا يوجد فيه للفلسطينيين حق مماثل .. فالاسرائيليون بمن فيهم الجيش الاسرائيلي يحق لهم استخدام هذا الخط وكل الخطوط الرئيسية والفرعية داخل مناطق الحكم الذاتي دون إشعار مسبق للفلسطينيين؟! أما م٣/ب٤ فتحمل ما لا يمكنكم تصوره، عداكم عن تصديقه .. فبمقتضى هذا البند فأن أي فلسطيني لا يحق له أن يصبح ضمن قوة الشرطة الفلسطينية إلا بموافقة اسرائيلية ..، فالنص الحرفي للبند يقضي بأن "*قائمة الفلسطينيين المجندين سواء محليا أو من الخارج يجب الموافقة عليها من كلا الطرفين*"!! أي شرطة على المقاس الاسرائيلي وتحمل الختم الاسرائيلي؟!